CCM/MSP/2019/8

21 June 2019
Arabic
Original: English

اتفاقية الذخائر العنقودية

الاجتماع التاسع للدول الأطراف
جنيف، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة وفقاً للمادتين ٣ و٤ من الاتفاقية

تحليل طلب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تمديد الموعد النهائي بموجب المادة ٤ من اتفاقية الذخائر العنقودية

مقدم من فريق تحليل طلبات التمديد بموجب المادة ٤ – بيرو، والسويد، وهولندا

أولاً- معلومات أساسية

١- وقعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اتفاقية الذخائر العنقودية (الاتفاقية) في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وصدقت عليها في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩. وكان هذا التصديق ضمن التصديقات الـ ٣٠ الأولى التي أفضت إلى بدء نفاذ الاتفاقية في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأفادت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تقريرها الأولي عن الشفافية المقدم في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بأن لديها منطقة ملوثة بذخائر عنقودية تقدر مساحتها بـ ٠٠٠ ٨٧ كلم٢ رغم أن تحديد المواقع بدقة لا يزال جارياً. وأفادت أيضاً في تقريرها السنوي عن الشفافية لعام ٢٠١٢ المقدم في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ بأن المساحة المقدرة للمنطقة الملوثة حُدّثت فأصبحت تبلغ ٤٧٠ ٨ كلم٢. وأفادت إضافة إلى ذلك بأنها بدأت إزالة الذخائر في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ولا يزال العمل جارياً في هذا الصدد. وهي ملزمة، بموجب المادة ٤ من الاتفاقية، بإزالة وتدمير مخلفات الذخائر العنقودية الموجودة في المناطق الملوثة بها الخاضعة لولايتها وسيطرتها أو ضمان إزالتها وتدميرها بحلول ١ أغسطس ٢٠٢٠. وفي الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية، أبلغت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدول الأطراف بأنها لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٤ بحلول ذلك الموعد وباعتزامها تقديم طلب تمديد.

GE.19-10397(A)
1910397

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً- النظر في الطلب

٢- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف، مع نسخة إلى وحدة دعم التنفيذ، طلباً لتمديد الموعد النهائي ٥ سنوات في إطار المادة ٤ حتى ١ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

٣- ووجهت وحدة دعم التنفيذ الطلب إلى عناية لجنة تنسيق الاتفاقية التي أنشأت فريق تحليل للنظر في طلب التمديد الذي قدمته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتمشياً مع المبادئ التوجيهية لطلبات التمديد بموجب المادة ٤، المعتمدة في الاجتماع الثامن للدول الأطراف، تألفت مجموعة التحليل من أحد المنسقين المعنيين بالتثقيف في مجالي الإزالة والحد من المخاطر (السويد) والمنسقين المعنيين بالتعاون والمساعدة الدوليين (بيرو وهولندا). ووفقاً للمنهجية المتبعة، كان ينبغي إعفاء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من فريق التحليل بناء على طلبها لتفادي تضارب المصالح وفقاً لمنهجية الفريق لأنها هي المنسق الآخر المعني بالتثقيف في مجالي الإزالة والحد من المخاطر.

٤- ولما كان فريق التحليل المعني بتنفيذ المادة ٤ بموجب الاتفاقية هو الأول من نوعه، فقد وضعت لجنة التنسيق منهجية واعتمدتها قصد استعمالها في جميع طلبات التمديد اللاحقة؛ وطُبقت المنهجية بغية انتهاج نهج موحد إزاء جميع الطلبات. وستُدرج المنهجية التي أنشئت في المبادئ التوجيهية وتعرض على الدول الأطراف لاعتمادها في اجتماعها التاسع.

٥- وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مسودة أولى إلى وحدة دعم التنفيذ كي تقيمها تقييماً أولياً. وبعدئذ، قُدم طلب رسمي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ أحالته الوحدة إلى فريق التحليل كي ينظر فيه.

٦- وفي إطار إعداد التقرير الأولي، عقد فريق التحليل، بدعم من وحدة دعم التنفيذ، اجتماعاً تشاورياً في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مع ثلاث منظمات تقدم خبرة ذات صلة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والائتلاف المناهض للذخائر العنقودية، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وبعد الاجتماع، طلب فريق التحليل في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ معلومات وتوضيحات إضافية من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لإدراجها في الطلب.

٧- وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، عقد فريق التحليل اجتماعاً في جنيف مع مندوبين من الهيئة التنظيمية الوطنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المعنية بقطاع الذخائر غير المنفجرة/الإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف مواصلة تحسين طلب التمديد. وقُدم بعدئذ طلب ثان في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ يأخذ في الاعتبار تعليقات فريق التحليل وملاحظاته.

٨- ونيابة عن رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف في الاتفاقية، أبلغت وحدة دعم التنفيذ الدول الأطراف في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ بأن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قدمت طلب التمديد وأن طلبها والمرفقات المصاحبة له متاحة على موقع الاتفاقية الشبكي.

٩- ويشير طلب التمديد الذي قدمته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى أن لديها أعلى مستوى في العالم من التلوث بالذخائر الفرعية غير المنفجرة نتيجة حرب الهند - الصينية في الفترة ١٩٦٤-١٩٧٣. وجاء في الطلب أنه على الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا تملك حتى الآن تقديراً موثوقاً به لمدى تلوثها بمخلفات الذخائر العنقودية، فإنها تعتقد أن مساحة الأرض الملوثة بهذه المخلفات تبلغ حوالي ٨ ٤٧٠ كلم٢. ويوضح أن دراسة استقصائية عن التأثير الاجتماعي - الاقتصادي للذخائر غير المنفجرة أُعدّت في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

تثبت أن ١٥ مقاطعة من أصل ١٨ في البلد ملوثة. ويشير إلى أن متعهدي الإجراءات المتعلقة بالألغام أعدّوا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ مسوحات غير تقنية وأخرى تقنية في ١٠ أقاليم ملوثة بمخلفات ذخائر عنقودية حددت ٢٨٤ ٩ منطقة خطرة مؤكدة تبلغ مساحتها ٨٢٩ ٨٥ هكتاراً، وكلها سُجلت في نظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه لا يزال يتعين تطهير المناطق الخطرة المؤكدة هذه وأن القدرة الحالية على التطهير تبلغ نحو ٠٠٠ ٥ هكتار في السنة. ويحدد الطلب أن ٠٨٨ ٤١ هكتاراً من الأراضي طُهرت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨ كي تستفيد منها مختلف الجهات في الإنتاج، في حين دُمرت مخلفات ذخائر عنقودية بلغ مجموعها ٣٦٨ ٥١٨.

١٠- ويسلط الطلب الضوء على أن المسح المستمر لمخلفات الذخائر العنقودية على المستوى الوطني يساعد على تحديد المناطق الخطرة المؤكدة بدقة، ومن المتوقع أن يقدم تقييماً يقوم على الأدلة لحجم مخلفات الذخائر العنقودية. ويشير إلى أن اعتماد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه المنهجية القائمة على الأدلة لمسح مخلفات الذخائر العنقودية وإزالتها يعد تحسناً ملحوظاً في النظام القائم على الطلب الذي كان مستخدماً في الماضي وأن تنفيذه المنهج سيزيد من تحديد عدد المناطق الخطرة المؤكدة خلال فترة التمديد.

١١- ويحدد الطلب أن هناك تركيزاً شديداً على المسح خلال فترة التمديد لاستكمال مسح ست مقاطعات في أقرب وقت ممكن، تليها المقاطعات الأخرى المتبقية. ويلقي الضوء على أن التطهير سيكون بالتزامن مع أنشطة المسح لضمان سلامة شعب لاو.

١٢- ويشير الطلب إلى المعوقات التالية: حجم التلوث بمخلفات الذخائر العنقودية؛ والحاجة إلى موارد مستدامة لتنفيذ إجراءات المسح والتطهير الجديدة؛ والحاجة إلى التواصل للتأكد من أن جميع الشركاء يفهمون إجراءات المسح والتطهير فهما جيداً؛ ومكّن النهج الجديد القائم على الأدلة في مجالي المسح والتطهير من تحديد المزيد من المناطق الخطرة المؤكدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المهام التي يتعين ترتيبها حسب الأولوية، والحاجة إلى زيادة التنسيق القطاعي للتصدي للتحديات المتبقية.

١٣- ويوفر الطلب معلومات شاملة عن القوانين الوطنية المحددة والمعايير الوطنية للذخائر غير المنفجرة/الإجراءات المتعلقة بالألغام المعمول بها والتي تراعي المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٤- ويحدد الطلب خطة عمل قصيرة تشير في شكل جدولين اثنين إلى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعتزم إجراء مسح غير تقني في ٤٦٣ ١ قرية يتولاه ٢٥ فريقاً ومسح تقني في ٨٧٣ ٢ قرية يتولاه ٧٦ فريقاً خلال فترة التمديد، وسيستوجب ذلك دعماً مالياً قدره ٤٢,٥ مليون دولار. ويتضمن المرفق ١٠ من الطلب تصنيفاً حسب المقاطعة ومتعهّد الإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٥- ويقدم الطلب معلومات عامة في شكل ثلاثة جداول عن الاحتياجات المالية والتقنية والمادية والاحتياجات من الموظفين في السنة. ويعرض ثلاثة توقعات مختلفة مدة كل واحد منها ٥ سنوات لمعدلات تطهير المناطق الخطرة المؤكدة والأموال اللازمة لتنفيذ كل سيناريو.

١٦- ويشير الطلب إلى أن استراتيجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتعبئة الموارد ستعتمد على تنفيذ منهجيات فعالة للمسح والتطهير وتحسين تحديد المناطق الخطرة المؤكدة من أجل الحفاظ على دعم المانحين الحاليين واجتذاب من غادروا. ويوضح أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستسعى جاهدةً إلى تنويع مصادر التمويل من خلال التواصل مع جهات مانحة جديدة واستكشاف نُهج جديدة من قبيل التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات.

ثالثاً- استنتاجات

١٧- يدرك فريق التحليل تماماً التحديات التي تواجهها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تنفيذ المادة ٤ من خلال تطهير الأراضي الملوثة بالذخائر الفرعية المتفجرة. وهذا جهد من المرجح أن يستمر على مدى سنوات عديدة. لذا، من الوجاهة بمكان تحسين الدراية بالمناطق الملوثة. وعليه، فإن فريق التحليل يدعم بقوة الجهود المتزايدة المبينة في خطة العمل للاضطلاع بالمسح التقني وغير التقني. وفي نهاية الموعد النهائي الجديد المطلوب، ينبغي تحسين الدراية بنطاق التلوث بمخلفات الذخائر العنقودية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

١٨- ولاحظ فريق التحليل أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليس لديها حتى الآن تقديرات موثوق بها لمدى التلوث بمخلفات الذخائر العنقودية. لذلك، من الجدير بالثناء أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سعت إلى الحصول على إسهامات جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتقديم خطة عمل لطلب التمديد الخاص بها تتسم بالمرونة ويمكن أن تتضمن مواصلة تطوير منهجية قائمة على الأدلة وتنفيذها لمسح مخلفات الذخائر العنقودية وإزالتها. ويلاحظ الفريق أيضاً أن نجاح الخطة يتوقف على التمويل المستقر والمحافظة على شراكات قوية مع أصحاب المصلحة الدوليين، وغير ذلك من العوامل اللازمة، بغية تهيئة الظروف المناسبة لزيادة قدرة أنشطة التطهير وكفاءتها. ويوصي فريق التحليل في هذا السياق بإنشاء ائتلاف قطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للارتقاء بمستوى التنسيق في تنفيذ خطة العمل المدرجة في طلب التمديد.

١٩- ويلاحظ فريق التحليل أن الاتفاقية ستستفيد من إبلاغ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بما يلي سنوياً في التقارير التي تقدمها في إطار المادة ٧ وفي اجتماعات الدول الأطراف أو المؤتمرات الاستعراضية:

(أ) التقدم المحرز خلال فترة التمديد في تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛

(ب) معلومات محدثة عما تبقى من تلوث مصنفة وفقاً للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك معايير الإفراج عن الأراضي؛

(ج) الخطط السنوية المفصلة والمحدثة لتنفيذ طلب التمديد بناءً على ما يُجمع من معلومات جديدة من أنشطة المسح؛

(د) جهود تعبئة الموارد والتمويل الخارجي الذي تتلقاه جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والموارد التي توفرها حكومتها لدعم جهود التنفيذ؛

(هـ) معلومات عن جهود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الرامية إلى ضمان إدراج مشكلة الذخائر غير المنفجرة والذخائر الفرعية المتفجرة في خطط التنمية الوطنية والخطط الأخرى ذات الصلة التي قد تفيد جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد؛

(و) أي معلومات أخرى ذات صلة.

٢٠- ويشير فريق التحليل إلى أهمية إطلاع الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء، إضافة إلى تقارير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الدول الأطراف كما ذُكر آنفاً.

رابعاً- مشروع مقرر بشأن طلب التمديد بمقتضى المادة ٤ المقدم من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

٢١- قيّم الاجتماع الطلب المقدَّم من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتمديد الموعد النهائي لإكمال تدمير مخلفات الذخائر العنقودية وفقاً للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، ووافق على طلب تمديد ذلك الموعد حتى ١ آب/أغسطس ٢٠٢٥.

٢٢- وفي سياق الموافقة على الطلب، لاحظ الاجتماع أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رغم ما تبذله من جهد دؤوب وضخم، تواجه تحديات متبقية كبيرة في سبيل الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٤.

٢٣- وفي سياق الموافقة على الطلب أيضاً، أشار الاجتماع إلى أنه على الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليس لديها حتى الآن تقديرات موثوق بها عن مدى تلوثها بمخلفات الذخائر العنقودية، من الجدير بالثناء أنها التمست إسهامات جميع الأطراف المعنية لوضع وتنفيذ منهجية تقوم على الأدلة لمسح مخلفات الذخائر العنقودية وإزالتها.

٢٤- وفي سياق الموافقة على الطلب كذلك، لاحظ الاجتماع أيضاً أن التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإجراء مسح لبقايا الذخائر العنقودية وتوسيع نطاقه تدريجياً ليشمل جميع المقاطعات من المتوقع أن يؤدي إلى تقييم يقوم على الأدلة لمدى التلوث بمخلفات الذخائر العنقودية على الصعيد الوطني.

٢٥- وفي سياق الموافقة على الطلب دائماً، أشار الاجتماع إلى التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في مسح بقايا الذخائر العنقودية وتبادل نتائجه وبأن تقدم إلى الدول الأطراف خطةَ عمل وجدولاً زمنياً وميزانية منقحة. وأشار الاجتماع إضافة إلى ذلك إلى أن الجميع سيستفيدون من معلومات أوضح تستخدمها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لوضع خطة وطنية واحدة للتطهير تأخذ في الاعتبار كفاءات جميع أصحاب المصلحة ومكامن قوتهم.

٢٦- وفي سياق الموافقة على الطلب أيضاً، يثني الاجتماع على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لقوانينها الوطنية الشاملة والمعايير الوطنية للذخائر غير المنفجرة/الإجراءات المتعلقة بالألغام المعمول بها والتي تراعي المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٧- وفي سياق الموافقة على الطلب، أشار الاجتماع إلى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ألقت الضوء على عدد من التحديات التي حُددت لها استراتيجيات عدة.

٢٨- ولاحظ فريق التحليل في هذا الصدد أن الاتفاقية ستستفيد من إبلاغ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بما يلي سنوياً في التقارير التي تقدمها في إطار المادة ٧ وفي اجتماعات الدول الأطراف أو المؤتمرات الاستعراضية:

(أ) التقدم المحرز خلال فترة التمديد بشأن الالتزامات الواردة في خطة عمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛

(ب) معلومات محدثة عما تبقى من تلوث مصنفة وفقاً للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك معايير الإفراج عن الأراضي؛

(ج) الخطط السنوية المفصلة والمحدثة لتنفيذ طلب التمديد بناءً على ما يُجمع من معلومات جديدة من أنشطة المسح؛

(د) جهود تعبئة الموارد والتمويل الخارجي الذي تتلقاه جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والموارد التي توفرها حكومتها لدعم جهود التنفيذ؛

(هـ) معلومات عن جهود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الرامية إلى ضمان إدراج مشكلة الذخائر غير المنفجرة والذخائر الفرعية المتفجرة في خطط التنمية الوطنية والخطط الأخرى ذات الصلة التي قد تفيد جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد؛

(و) أي معلومات أخرى ذات صلة.

٢٩- وإضافة إلى تقديم التقارير على النحو المطلوب أعلاه، أشار الاجتماع إلى أهمية أن تُطلِع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ المادة ٤ خلال الفترة المشمولة بالطلب والالتزامات الأخرى الواردة فيه، وذلك في اجتماعات الدول الأطراف أو المؤتمرات الاستعراضية، وكذلك في تقاريرها بمقتضى المادة ٧ المستحقة قبل ٣٠ نيسان/أبريل من كل سنة.